المطلب الثاني: نظريات التنمية: في هذا المطلب سوف نحاول التطرق للجانب النظري لإشكالية التنمية، بالتركيز على النظريات التي بحثت في موضوع تخلف دول وتطور أخرى وما هو السبيل الذي يجب إتباعه من أجل اللحاق بركب الثانية؟

أولا- النظرية الكلاسيكية: رغم الإختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسكيين (أدم سميث، ريكاردو، مالتوس)، لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، ومن أبرز أفكارهم:

- اعتقد الكلاسكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل منها: العمل، رأس المال الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة[1].

وترى النظرية الكلاسيكية بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال (الاستثمار)، وأن تكوين رأسمال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأسمال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة[2].

([1])- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2007)، ص.62.

([2])- **المرجع نفسه**، ص. 63.

- اعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال[3].

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسكيين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي، هو السبب الرئيسي للتنمية، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

ثانيا– النظرية الكينزية: شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم وظروف الحرب لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. كما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور، لعل أهمها ما يلي[4]:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

([3])-M.Todaro, **Economic Development**, (Wesley: Addison, 2000), PP.89-90.

([4])–عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1974)، ص ص.583 –592.

- معارضـــة فكرة مرونة الأجور والأســعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضــرابات يصـــعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يوضـــح كينز أن مســـتوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على الســـلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي،ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة، والفن التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصـحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشـغيل لجميع العناصـر خاصـة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشـير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصـل الاقتصـاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المسـتوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضـلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات[5].

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصـاديات الدول الرأسـمالية والمتقدمة بينما لا يصلح تطبيقه على الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما:

– إن جوهر المشـكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصـر العمل وتخلف وسـائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضـخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

([5])-Alain Samuelson, **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, quatrième édition,(France: Presses Universitaires de Grenoble,1995), pp. 508-510.

– اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها أن تظهر مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

ثالثا– نظرية المراحل الخطية لرستو: تزامن ظهورها والترويج لها مع ظهور نظرية المجتمع المنجز، أي أوائل الستينات، وقد أراد والت روستو W.W.Rostow وهو صاحب النظرية، أن تكون نظريته بديلا للفكر الماركسي الذي ازداد تأثيره في فترة الصراع الإيديولوجي[6].

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله:" إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"[7]، وتمثل خمسة مراحل هي: (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة ما قبل الإقلاع، (3) مرحلة الإقلاع، (4) مرحلة الاندفاع نحو النضوج، (5) مرحلة الاستهلاك الوفير. وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة:

أ– **مرحلة المجتمع التقليدي**: تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة للتغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد قدم مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة مثل الصين، دول شرق الأوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض

---

(6)– فتحي أبو العينين،"الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"، **مجلة الشؤون الاجتماعية**،38،(1993): 152.

(7)– كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1997)، ص.16.

الدول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد[8].

ب- **مرحلة ما قبل الإقلاع:** وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، والتجارة، مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير[9].

ج- مرحلة الإقلاع : وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السري إذن فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وإنتشار المراكز الحضرية[10].

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية

([8])-W.W. Rostow, **les étapes de la Croissance économique**, (France : Edition du Seuil, 1963) pp, 13-16.

([9])-**Ibid,** PP. 16-18 et PP. 33-60.

([10])- فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص،1.

شـــاملة، وقدم روســـتو جدولا يتضـــمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق في بعض الدول. وحســـب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق[11]:

- ارتفاع معدل الاســـتثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.

- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

- التأسيس السريع لأداة سياسية واجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح ســـياســـي واجتماعي وثقافي يقوم على عصـــرنة الاقتصاد.

ج- مرحلة الاندفاع نحو النضـــوج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مســتويات التكنولوجيا، والتوصـــل إلى التحســـين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعة الكهربائية).

- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- النضج الفكري للمجتمع.

- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20% من الناتج الوطني.

- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).

- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظر في التسيير.

([11])-W.W. Rostow, **Op. Cit**, pp, 23-24 .

و- مرحلة الاســتهلاك الوفير: وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها[12]:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

يعتقد روستو أن نهاية هذه المرحلة يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية التي ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة. إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولا: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا.

ثانيا: في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث.

وتعتبر مرحلة الانطلاق (المرحلة الثالثة) أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها(مرحلة ما قبل الإقلاع).

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة[13].

- تضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد ميردال بشدة هذه النظرية معتبرا

---

(12)-**Ibid**, P.66.

([13])-Bernard Conte," **Le sous développement : Retard de développement**", http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf.

إياها غير علمية من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة[14].

رابعا- نظرية التبعية: يضم تيار التبعية عددا من المداخل أو المنظورات التي يختلف أصحابها حول عدد من القضايا، مثل: الأوزان النسبية للعوامل التي تقف وراء واقعة التخلف والأهمية النسبية للعوامل الحاكمة في التنمية المستقبلية، والأدوات التحليلية التي تستخدم لتشخيص حالة التخلف وتصور طريق التنمية، والحقبة التاريخية التي يشير إليها مصطلح التبعية نفسه، هل هي كل حقب السيطرة الامبريالية؟ أم هي حقبة الاستعمار الجديدة؟ كما أنهم يختلفون حول تحديد المرحلة الاستعمارية التي تم فيها احتواء الدول المتخلفة في إطار النظام الرأسمالي، وحول إمكانية تحقيق تنمية في حالة التبعية، وطبيعة تلك التنمية إن كانت ممكنة. وأخيرا تختلف الدراسات التي يجرونها من حيث الهدف، فبعضها يسعى إلى صياغة قوانين عامة لتطور النظام الرأسمالي في مجمله، والبعض الآخر يقتصر على فحص حالات بعينها[15].

وعلى الرغم من كل الاختلافات، فإن أنصار التبعية يشتركون جميعا في سعيهم نحو تحليل واقعة التخلف وإمكانيات التنمية في ضوء سياقاتها التاريخية، وفي أخذهم بعين الإعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، كما أنهم ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام كوني واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة، بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على تخوم أو هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو والتغيير. ولذلك فإن نهج أنصار تيار التبعية في تشخيصهم لحالة التخلف ينهض على تفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الهياكل المتقدمة في المركز والهياكل المتخلفة في التخوم، وطبيعة نظام تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة[16]، وربما اتضحت تلك الفكرة الجوهرية التي يتفق حولها أصحاب هذا التيار في مفهوم التبعية ذاته، وفي مجموعة من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، والتي سنعرض فيما يلي

([14])- عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.120.

([15])- إبراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، **المستقبل العربي**،17،(يوليو 1980): ص ص. 7-8.

([16])- **المرجع نفسه**، ص ص.15-18.

لأهمها بهدف الوقوف على الملامح العامة لهذا التيار[17]: مفهوم التبعية، مفهوم النســـق العالمي، مفاهيم المركز والتوابع وأشباه التوابع، مفهوم التبادل اللامتكافئ مفهوم التقسيم الدولي للعمل، مفهوم الدولة التابعة.

خامسا- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: على خلاف نظرية التبعية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينيات، والتي تركز على ســياســات الاقتصـــاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشــيدة وتحويل شركات خاصة في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط.

ويعتقد رواد هذه المدرســة أمثال " Lord Peter Bauer، و Deepak.Lal، و Harry Johnson.، وBela. Balassa ، أن حالة التخلف الاقتصـادي تنتج عن سـوء تخصـيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشـــاط الاقتصـــادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصـادي، وانتشـار الفسـاد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصـادية، والتخلف لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، كما يعتقد رواد مدرســة التبعية، وبالتالي يجب على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخوصـصـة المشروعات المملوكة للدولة، وتشـجيع حرية التجارة والتصـدير، وتهيئة الاســتثمار الأجنبي، وتقليل صــور التدخل الحكومي[18]. وتحاول هذه النظرية تفســير التنمية من خلال:

-منهج السـوق الحر: يعتمد هذا المنهج على الفرضـية القائلة بأن الأسـواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل

([17]) – للمزيد حول هذه المفاهيم، راجع: فتحي أبو العينين، **المرجع السابق**، ص ص. 156-160.

([18])-Alain Samuelson, **Op,Cit**,P P85-92.

تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة؟ حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة[19].

(19)- **Ibid.**